العدد (2136) السنة الثامنة - السبت (21) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

إلقاء السلاح ليس كافياً

عامر القيسي

أخبار عن إلقاء بعض الجماعات المسلحة، السلاح في إطار العمل الذي تقوم به وزارة المصالحة الوطنية، ورغم الكثير من الشكوك التي أثيرت حول أشخاص ووزن وتأثير الإعلان عن هذه الخطوات، إلا أننا نستطيع اعتبارها ايجابية، ذلك أن كل قطعة سلاح تنكس أو ترمى أو تسلم للحكومة، هو كسب لحياة مواطن من الممكن أن تطوله آلة القتل التي حصدت أرواح الكثير من العراقيين، تحت يافطة محاربة المحتل الاميركي، والتي قالت بعض الاحصاءات الرسمية والدولية إن مقابل كل جندي امريكي يقتل تحت هذا العنوان كان هناك ٣٥ مواطنا عراقيا يلقون حتفهم بسلاح يحمله عراقيون وضعف هذا العدد يعانون اليوم من عاهات مستديمة للسبب نفسه!!

وإذا كانت شعارات طي صفحة الماضي تلقى رواجا واسعا في بورصة العمل السياسي الآن، فأن من المهم التأكيد على أن عملية رمي السلاح أو إلقائه غير كفيلة لوحدها لطي صفحة الماضي والتوجه نحو المستقبل.

المهم هو أن الفصائل قد تخلت عن سلاحها بسبب قناعتها، ولو متأخرة، بالعملية السياسية والتوجهات الجديدة للعراق الجديد مهما كثرت عثراته، وليس بسبب الضغط الأمني والعسكري عليها، وان على هذه الفصائل أن تنخرط بالعمل السياسي وتطلق بالثلاث السلاح وتبعات استخدامه لتحقيق أهداف سياسية!! والاهم من كل ذلك الا تعتبر هذه الفصائل والقوى إن السلاح الذي ستحتفظ به رسميا أو امكانية الحصول عليه في اي وقت وزمان، جزءا من إستراتيجية عملها السياسي الجديد، والمقصود هو استخدامه كفزاعة ضد الآخرين لتحقيق الأهداف السياسية.

ان التخلي عن هذه العقلية وهذا المنهج هو الأكثر أهمية من التخلي عن السلاح نفسه، لان اللجوء الى السلاح هو نتيجة عقلية اعتقدت انها تستطيع ان تحقق أهدافها من خلال قتل الآخرين بحجة محاربة الاميركان.

من الصعوبة اكتشاف الذي حاول قتل اميركي فقتل عشرة عراقيين أطفالا وجنودا ونساء، كما كان من الصعب معرفة البعثيين الملطخة أياديهم بدماء العراقيين من الذين لم تلطخ أياديهم بالدم، وإنما بالتقارير الامنية فقط، كما يصعب اليوم معرفة من يريد ان يطلّق السلاح نهائيا ومن يريد استخدامه وقت الحاجة، والنتيجة أن الأفعال هي التي ستفرز لنا أصحاب النوايا الحسنة من الذين ينخرطون لقضم حصتهم من الكعكة العراقية!!

لقد عانت العملية السياسية في البلاد وما زالت، حتى الآن، تعاني من ازدواجية الخطاب السياسي، وازدواجية الذين يضعون قدما في ساحة الحكومة وأخرى في ساحة المعارضة، وازدواجية في الانخراط في العمل السياسي والحصول على مقاعد البرلمان وكراسي الوزارات من جهة، والعمل السري مع الفصائل المسلحة أو الميليشيات من جهة أخرى، وتحت شعارات وتبريرات شبعنا منها ومن نتائجها حد التخمة!!

السؤال الذي نوجهه الى وزارة المصالحة الوطنية، هل هي سائرة في هذا الطريق، طريق التعامل مع فصائل الخطابات المزدوجة لكي تزيد "الغركان غطّة" ام انها تتعامل مع فصائل وشخصيات آمنت حقيقة بالعمل السياسي لتحقيق الأهداف وألقت السلاح في سلّة الماضي نهائيا، وان عليها الآن أن تتوقف عن مساومة الحكومة لشراء أسلحة خفيفة ومتوسطة وربما ثقيلة، لان هذا النوع من المساومات قد خبرناه في اكثر من تجربة أثبتت ان هذا السلوك يحيطه الكثير من المخاطر واقتناص الفرص!!

متخصصون: كسر طوق المعلومة أسهم في كشف الحقيقة
الأمن والاحتجاجات معادلة تشترك بـ"نظرية المؤامرة"!

□ بغداد / اياس حسام الساموك

كان الجدل محتدما عبر موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" بين اثنين من الجزائريين احدهم يدافع عن نظام الرئيس بوتفليقة والآخر يقف بالضد منه.

جوهر الخلاف ينطوي على مفهومي الحرية والأمن، فالذي يدافع عن الأمن يناصر الدكتاتورية على اعتبار أن الحرية طالما أتت بالخراب والفوضى ودليله في ذلك ما حصل في كل من مصر وتونس عقب سقوط الأنظمة الحاكمة هناك.

أما الآخر الذي يقيم في الخارج، فهو يعتبر الأمن الذي توفره الأنظمة في المنطقة لحمايتها لا للشعب، فأجهزة الدولة تعمل على قمع المواطنين إن فكروا بانتقاد السلطة، فكيف بالذي يريد التغيير، ودليله في ذلك، كيفية تعاملها مع المتظاهرين في دول المنطقة المطالبين بالإصلاح، الأمر الذي أدى إلى المطالبة برحيل قادة الأنظمة الحاكمة.

يأتي هذا الرأي في وقت يتساءل فيه البعض عن مدى إمكانية التحدث عن الأمن بدون وجود ديكتاتورية، وهل في المستطاع توفير الحرية دون الحديث عن الفوضى؟

الأسئلة تستمر "كيف يمكن لنا أن نوفر الأمن دون قمع الحريات وان تكون الديمقراطية والحرية دون أن تتحول إلى فوضى؟".

المضطلعون بالشأن السياسي عزوا أسباب فقدان الأمن مع سقوط الدكتاتوريات في المنطقة إلى غياب ثقافة الحماية التضامنية بين أبناء الشعب، وان سيطرة أحزاب قمعية على السلطة ممزوجة بطابع عسكري أعطى الفرصة لتغييب هذه الثقافة وان تتولد مخاوف من الحرية كونها فسرت الأخيرة على أساس الفوضى فضلا عن أنها بحسب هذه الدكتاتوريات تعني "المجيء بالأفكار الغربية البعيدة عن التقاليد الأصيلة".

القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني يشير في حديثه لـ"المدى" إلى أن الحريات والأمن ليست منة من الحكومة على المواطن، بل هي مقررة وفق الدستور والاتفاقيات الدولية وبالتالي يعد واجبا على السلطة توفيرها للأفراد.

ويضيف "توجد فوارق كبيرة بين المجتمعات وان الشرق الأوسط عاش فترة طويلة تحت سيطرة العسكر والدكتاتورية التي عملت على قطع العلاقات بالعالم الخارجي"، مستدركا "إن الطوق كسر من خلال ما حدث من تطور تكنولوجي من خلال ما وفرته شبكة الانترنت بفضائها الواسع وهو ما جعل الشعوب تطلع على التجارب الأخرى، وترى فرقا كبيرا بين حالها وحال بقية الأمم، الأمر الذي جعلها تنتفض على هؤلاء الحكام"، لكنه أعرب عن أسفه لـ"اصطدام هذه الانتفاضات بغياب الوعي لشعوب المنطقة مما جعل البلدان التي انتفضت على الحكام عرضة للتدهور الأمني".

وعلى ما يبدو فانه حتى اللحظة لم تترك أي تظاهرة دون حماية حتى في أكثر البلدان تقدما باعتبار حماية التظاهرات واجب الحكومة ومهما كانت السمة الحضارية في أي تظاهرة فمن المستحيل ان يقوم المتظاهر بحماية نفسه بنفسه ما دام الكثير من بلدان العالم لديه إيمان مطلق بـ "نظرية المؤامرة"، والتي تقول إن قوى خارجية وداخلية تهدد أمنها واستقرارها، لذا فحماية التظاهرات تعد مطلبا امنيا ملحا باعتبار التظاهرة صوتا ينبغي الإصغاء إليه لا قمعه كما هو دأب الحكام "المتخلفين" سياسيا، حيث ينفي الكاتب صباح زنكنة لـ"المدى" وجود دولة دون مقومات الأمن والدفاع، مبينا "حتى القبائل البدائية لديها مقومات دفاعية من اسلحة وفرسان واعتدة".

وعد زنكنة الأمن هو الهدف الأساس الذي تبنى عليه كل الركائز الأخرى من قبيل الأمور الاجتماعية والترفيهية والثقافية والاقتصادية، محذرا من تحول الأمن إلى امن النظام القائم أو السلطة القائمة مع عدم المبالاة بالشعب، معتبرا هذا النوع من الأمن هو نوع من الحماية للحكام وامتهانا للشعب، مستدركا بالقول "لو تحول الأمن إلى قوة قمعية تقف بوجه الرافضين للحكام فحتما سيتحول هذا الجهاز إلى آلة قمعية بامتياز لأنها تقوم على حماية إرادة الحكام على أساس الإرادة الشعبية الرافضة لهيمنة الحاكم الواحد المتفرد بالسلطة والقرار الذي لا يسعى لتلبية ادني مطالب المواطنين".

وواقع الحال الذي تشترك في تأييده كل التحليلات والمتابعات لما يجري يقول إن الحراك الذي تمر به الشعوب العربية ناتج عن تراكمات اجتماعية أصلا قبل أن تكون سياسية فهذه المجتمعات تعيش أزمة هوية ووجود، والأوضاع السياسية نتيجة لهذه الأزمات التي تمخض عنها بناء دكتاتوري قاس متجدد أيضا.

ويقول الإعلامي عدنان الطائي لـ"المدى": "لدى كل دكتاتورية مخاوفها الخاصة لأنها تشعر باستلاب حقوق الناس لذلك تعيش وهي تحت الحراسات والمنظومات القمعية، لا لتحمي النظام وإنما لحماية نفسها من هذه المخاوف.

ونفى الطائي وجود امن في ظل الدكتاتوريات، إنما يوجد خوف سلطوي يعبر عنه بمؤسسات قمعية توهم الشعوب بالأمن، مستدركا بالقول "أما الفوضى مع الحرية، هذه المقارنة غير صحيحة مع الفهم الحقيقي للحرية لان البعض يفهم الحرية على أساس الانفلات وهي التزام حقيقي أمام الآخر والذي تمر به الشعوب العربية حاليا والعراق أيضا هو انفلات قد يؤدي إلى فوضى حقيقية وقد لا يؤدي الى التزام حقيقي لان الالتزام بحاجة الى ثقافة عالية لا نمتلك جزءا منها، نحن الشعوب الشرقية".

تظاهرات لمحتجين ضد الدكتاتورة في الوطن العربي

لا يتمنون التخرج خوفاً من البطالة
طلبة كربلاء يسخرون من الوعود الحكومية

□ كربلاء /علي العلاوي

لم يكن طالب المرحلة الأخيرة في التربية الرياضية يحب أن يرتدي زي متسول في حفل تخرجه، متمنيا أن تكون ملابس "اديداس" أو "نايك" الرياضية هي ما يرتديها في نهاية مشواره الدراسي في جامعة كربلاء. إلا انه أراد إيصال رسالة ما بعد الدراسة كما يراها، متسولا لا يختلف حاله على باقي أقرانه المتخرجين الذين أصبحوا من ضمن صفوف "الجيش العاطل".

وعلى تصاعد نغمات الأغاني المختبئة باستحياء وراء أشجار الحديقة راح الطلبة يقفزون ويتمايلون بخجل واضح، وقسماتهم على الرغم من الفرح كانت تحمل حزنا وخوفا من البطالة التي تنتظرهم على أعتاب باب الجامعة.

محمد الأسدي الطالب في جامعة كربلاء أعرب عن سعادته بيوم تخرجه، لكنه يقول "بالأغاني والرقصات أردنا التمرد على كل شيء كون السعادة التي كنا فيها لأربع سنوات مضت ستنبخر حالما نتخرج ونكون في معارك دامية مع الآباء للبحث عن العمل المفقود، فالأهل سيسألون: هل وجدت وظيفة؟ والإجابة ستكون: بالطبع لا.

وفي جانب آخر من الجامعة اجتمع عدد من الطلاب بشكل غريب يبدو لك وكأنهم يمثلون فصلا من مسرحية. ارتدى بعضهم قناع "زورو" الشهير مكشوف العينين، واخر تخفى بزي الرجل الوطواط، وبأشكال أخرى تشبه وجوه الوحوش، وفريق آخر ارتدى ملابس الضابط العسكري، ومنهم من جعل نفسه محاربا من القرون الوسطى، ومنهم من وضع العصابة على عينه اليمنى ووضع الخنجر في وسطه ليعلن نفسه قرصان التخرج، ويساعده الرجل "الابضاي" السوري في صورة تربط بين واقعين متناقضين. إلا إن طلبة كربلاء تمكنوا من جمعهم في زمن ومكان لينظموا حفل تخرج أرادوه رسالة مفتوحة لكل المسؤولين في البلد، كما يقول المتسول الذي راح يطوف في ساحات الجامعة، ويعلن عن أفكاره بصيغه "التسول" باحثا عن مسؤول أو كاميرة صحفي. ويتحدث عن رسالته قائلا: سأتخرج هذا العام وربما سألجأ إلى التسول لكي احصل على قوت يومي، لأني من عائلة فقيرة، جعلتني خلال سنوات الدراسة الأربعة خاليا من المسؤولية، وان والدي كان يوفر احتياجاتنا إلى أضيق الأشياء لكي انجح، وعليه الآن بعد التخرج أن أعيد جزءا من الوفاء.

ثمة بهجة من نوع آخر رسمها الطلبة في هذا اليوم، ربما ينظر إليها من لا يحتفل بأنها حركات صبيانية. إلا إن الطالبة سارة ياسر تقول إن هذا الفرح كنا لا نعير له أهمية خلال السنوات الماضية ولكن لا يشعر بحلاوته إلا من يدخل في نهاية مشواره الدراسي، لأنه يعني انتهاء فترة اللامسؤولية والدراسة إلى حقبة البحث عن الاستقرار أو كما نسمع عن المستقبل. إلا أنها من جانب أخر تفضل البحث عن الزواج إذا ما أرادت الاستقرار لان الوظيفة أصبحت أملا قد لا يتحقق.

فيما علق فريق آخر من الشباب المتخرج يافطات طويلة وملونة على جدران أبنية الكليات، جميعها تحمل بين عباراتها روح التهكم والاستهزاء، وهي رسالة كما يقول الطالب احمد الغانمي عنها بأننا نسخر من مستقبلنا الذي لا نرى أملا فيه. وكتب على يافطة كلية العلوم (اشتري زحل) و(برونه الذمة) و(نعيما مريخ) و(فيترية ابو يوسف،توجد تعيينات في كوكب فيكو). في حين علقت يافطة طويلة جدا غطت طابقين من إحدى بنايات الجامعة، كتب عليها طلبة قسم التاريخ: (التاريخ يتحدى الملل) و (أقوى أفلام الأكشن التاريخية) وغيرها من التعابير التي تؤكد صعوبة الحصول على فرصة تعيين بعد التخرج.

أما طلبة قسم اللغة العربية فعلقوا هم أيضا يافطة كتب عليها بطريقتهم الخاصة (المدرسة البصرية تعلن.. سوف يتم تعيين الدفعة المتخرجة قريبا جدا جدا جدا جدا في عام ٢٠٩٩ م) في حين كتبت عبارة في مقابلها تقول (المدرسة الكوفية مفتوحة عليكم وسوف يتم تعيين المتخرجين عام ١٥٢١ هـ). في دلالة عن أن كل الوزارات قد اكتفت و"انتخمت" بالموظفين.

فيما تعتبر الطالبة مها أن فرص العمل في القطاع الخاص قليلة أيضا وأصبحت تخضع للواسطة والمعرفة ولم تعد تختلف كثيرا عن الدوائر الحكومية.

بينما تبتعد إيمان عن حديث زميلتها الأخيرة لتقول: لا أفكر إلا بالزواج وإذا ما أراد الزوج أن اعمل لمساعدته، فلن اعترض لأني خريجة كلية التربية وربما اعمل بشهادتي، لكني أفضل الآن البحث عن "عريس"، وسأكون ممتنة إن جاء احدهم وطلب يدي.

بينما تفكر الطالبة مروة علي بإكمال دراستها العليا، لأنها الأولى على كلية التربية الرياضية. مؤكدة إنها غير متفائلة بالتعيين مباشرة بعد التخرج لذلك وضعت سلما للأولويات، يبتدئ بالدراسات العليا ومن ثم التعيين وبعدها الزواج، لأنها لا تريد الجلوس في البيت للطبخ والتنظيف.

وكان أغرب تعليق طرحه الطالب محمد الطرفي، قائلا سأكون عداءً اركض خلف التعيين أو سائق (مخدة) في شركة النوم العميق والخاصة بالخريجين العراقيين. مشيرا إلى إن حلم الشاب العراقي منذ القدم لا يشبه أحلام الآخرين، فالشباب في الدول الغنية تبحث عن السفر إلى دول العالم للراحة والاستجمام ومن ثم العودة إلى العمل والزواج، بنما نحن نبحث عن التعيين.

مستذكرا حالة أخيه الذي تخرج منذ عامين وهو (سائق مخدة) لم يحصل على تعيين ولم يتزوج. معتقدا انه سيتحول من شخص مدل إلى عامل يحمل (طاسة الاسمنت) على كتفه.

طلبة جامعة كربلاء بالزي التنكري يحتفلون بتخرجهم.. عدسة (المدى)

العراق يثير شهية المستثمرين والأمن والفساد يعرقلان الأمر

□ عن : نيويورك تايمز

فيما تواصل وتيرة النهوض الاقتصادي في العراق سيرها البطيء جدا، تنطلق من هنا وهناك تكهنات وتحليلات تؤكد أن ما يحتاجه العراق من مشاريع وخدمات مختلفة تجعل منه البلد الأكثر شهية للاستثمار للكثير من المستثمرين الذين لازالوا يبحثون عن الاستقرار والأمان وانخفاض وتيرة الفساد المستشري في العراق لإطلاق استثماراتهم.

وبقول نمير العقابي، احد أغنياء العراق "إن العراق بلد غني و لا يزال فيه الكثير من الثروات غير المكتشفة" والعقابي يرأس مجموعة شركات (الامكو) التي أسسها من لا شيء في بداية عام ٢٠٠٣.

و قال إن ما يجعل مكامن الاقتصاد العراقي عظيمة، رغم كل شيء ، هو ليس فقط غزارة موارده الطبيعية –الوضع المشتت للعراق بسبب الأضرار الناجمة عن الحروب- وإنما أيضا الدمار الطويل المستمر في ظل حكم صدام من الحرب مع إيران التي بدأت عام ١٩٨٠ إلى غزو الكويت بعد عقد من ذلك إلى العقوبات الدولية المدمرة التي تلت حرب الخليج الأولى، فلقد تعرض معظم البلاد للدمار وهذه الظروف كانت سببا في محافظة البلاد على مكامن اقتصادها.

و مثل معظم أغنياء العراق، فقد نشأ العقابي في المنفى؛ إذ غادرت عائلته العراق في ١٩٧٠ عندما كان يبلغ السابعة من العمر، في بداية حكم حزب البعث وعاش أولا في الأردن ثم لندن ثم في موسكو، ثم عاد إلى الأردن ليعمل في مجال الإسكان عندما اندلعت حرب إسقاط صدام و هذا ما جعله رجلا غنيا جدا.. قال متسائلا "كم من مطاعم الخمسة نجوم توجد في بغداد؟ لا يوجد، العراق يحتاج كل شيء من مساكن الى مستشفيات الى طرق و جسور و كهرباء و مواصلات و شبكات و فنادق و اسواق و انابيب و مصافي نفط استعداد لما سيأتي من الإنتاج النفطي و الغازي. كل شيء يمكن أن تفكر فيه "انه لا يبالغ في ذلك".

اما إياد يحيى المدير العام لمصرف البلاد الإسلامي وهو اقتصادي كبير في السن كان قد عمل سابقا في المصرف الحكومي العراقي فحدثنا عن زياراته الى عمان و بيروت في ظل حكم صدام: "كنا نجلب معنا الموز و قناني البيبسي لأطفالنا، و نقول لهم هذا موز لأنهم لا يعرفونه"، وأثناء حديثنا في مكتبه دخل مساعده و هو شاب يتحدث الانكليزية، ليرينا أول بطاقة ديون للمصرف.

ويضيف يحيى انه في ٢٠٠٧، عندما كان الاحتقان الطائفي لا يزال سائدا، تمكن من الحصول على واسطة لصناعة البيبسي بنفسه "انه يقود مجموعة من المستثمرين كانوا يسيطرون على شركة المشروبات الغازية التابعة للدولة، و معملا في ضواحي بغداد الجنوبية كان يوما ما يمتلكه عدي صدام، انه معمل البيبسي في العراق الذي كان يعمل منذ ١٩٨٤ حتى إغلاقه بعد غزو الكويت في ١٩٩٠، الآن استأنف العمل فيه مرة أخرى بإدارته الجديدة و ترخيصه الجديد لإنتاج البيبسي و المشروبات المنعشة الأخرى مثل قناني الماء النقي (أساسه من نهر دجلة القريب من المعمل)، والمعمل يجهز ٨٠ ٪ من الصودا في بغداد و نصف العراق تقريبا وهو ما يجعله احد اكبر معامل البلاد مما يدل على إدارته الناجحة، و كذلك على الوضع الصناعي المحزن في العراق".

وعندما سيسحب الرئيس أوباما حوالي ٥٠٠٠٠ مقاتل اميركي نهاية العام ، فان الأعمال المسلحة مستمرة و ان الوضع لا هو مستقر و لا هو ديمقراطي بنحو كامل والحكومة يسودها الفساد و تشلها البيروقراطية المتصلبة، و مع ذلك فقد أصبح العراق منسيا بعد سنوات من الحرب و اعمال النهب و سفك الدماء على اساس طائفي و الاقتتال السياسي؛ لكن الاقتصاد العراقي بدأ الآن ، يحفزه استغلال الثروة النفطية و الغاز الطبيعي و تدفق رأس المال الأجنبي الذي ازداد رغم التعثر السياسي الذي جاء بعد الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠١٠، " مؤخرا قدّر صندوق النقد الدولي بان مجمل الإنتاج المحلي للعراق قد تنامى بنسبة ٢,٦ ٪ في العام الماضي – كما هو الحال مع الاقتصاد الاميركي – و قد نتج عن ذلك زيادة مذهلة تجاوزت ١١ ٪ لهذا العام و العام القادم، البعض يقول إن الاقتصاد العراقي – الذي يقدر بحوالي ٨٠ مليار دولار اليوم – يمكن ان يتوسع ستة أو سبعة أضعاف في العقد القادم حيث إن إنتاج النفط يزداد إلى مستوى ينافس إنتاج المملكة العربية السعودية.

■ ترجمة عبدالخالق علي